



تحولات منحى السلوكيات الإجرامية في المجتمع الجزائري-مقاربة سوسيولوجية تحليلية

Transformations in the Trajectory of Criminal Behaviours in Algerian Society: An Analytical Sociological Approach

أحمد دناقة

المركز الجامعي بأفلو، الجزائر

a.dennaka@cu-aflou.edu.dz

مخبر البحث والدراسات في قضايا الانسان والمجتمع

هراو خثير¹

المركز الجامعي بأفلو، الجزائر

k.heraou@cu-aflou.edu.dz

مخبر البحث والدراسات في قضايا الانسان والمجتمع

تاريخ القبول للنشر: 2025-12-13

تاريخ الاستلام: 2025-11-14

ملخص:

يتناول هذا المقال دراسة سوسيولوجية تحليلية لمظاهر تطور السلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعية والثقافية في الجزائر، ويركز على التغيرات البنيوية التي شهدها المجتمع وانعكاسها على أنماط الجريمة وأساليبها، مع تحليل أسباب التحولات الحديثة، وتفاعل المؤسسات الرسمية والمجتمعية معها، مركزاً على التغيرات العميقة في أنماط الجريمة وأسبابها الاجتماعية والثقافية. يستعرض المقال كيف أثرت التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على طبيعة الجريمة، ويحلل تفاعل المجتمع والمؤسسات الأمنية معها. كما يسلط الضوء على التحديات التي تواجه مكافحة الجريمة المتجددة، ويقدم رؤية استراتيجية للمساهمة في تطوير سياسات وقائية فعالة تستجيب للتحولات الراهنة.

الكلمات المفتاحية: التحولات، السلوكيات الإجرامية، المجتمع الجزائري

Abstract:

This article presents a sociological and analytical study of the evolving manifestations of criminal behaviour and its socio-cultural dimensions in Algeria. It focuses on the structural changes witnessed by Algerian society and their reflection on crime patterns and methods. analyzes the causes of recent

¹هراو خثير

transformations and the interaction of official and societal institutions with them, emphasizing the profound shifts in crime patterns and their underlying social and cultural etiologies. The article reviews how economic, social, and political transitions have influenced the nature of crime, and it analyzes the response of both society and security institutions. Finally, it sheds light on the challenges facing the fight against renewed criminality and offers strategic insights to contribute to the development of effective preventive policies that respond to the current transformations.

Keywords: Transformations, Criminal Behaviours, Algerian Society.

مقدمة:

لم يعد من الممكن اليوم ملازمة الصمت والاكتفاء بالمتابعة والملاحظة تجاه كل ما يعرفه المجتمع الجزائري من تنامي كبير في مختلف أشكال الجريمة وبمستويات لم تكن مألوفة ولا متوقعة في المجتمع من قبل وبقي الجميع مشدوها أمام التقارير الدورية والفصلية التي تقدمها مصالح الأمن في جملة من الأرقام المقلقة لذا نرى انه بات أكثر من الضرورة الإقبال على تقديم مساهمات تحليلية يمكن من خلالها فهم طبيعة هذه التحولات في منحى السلوكيات الإجرامية.

التحول الحاصل في الاتجاهات الإجرامية القائم على الانتقال من السلوك الإجرامي العابر إلى السلوك الإجرامي الضغين هو الذي صار يلفت الانتباه بقوة ولعل من بين النقاط التي يجب الوقوف عليها هنا هو أن طبيعة المجتمع الجزائري المتحولة هي السبب الرئيسي في وقوع هذا الانفلات الإجرامي الذي صار يهدد السلم الاجتماعي، فالمجتمع الجزائري عرف تحولا كبيرا مس جميع مكوناته القيمية التي نشأ وسار عليها لفترات تاريخية معتبرة، إلا أن ما حصل من تحول أدى بدرجة أساسية إلى تفكك الأنساق القيمية في شبكة العلاقات الاجتماعية على مستوى الأسر أولا ثم على مستوى العلاقات الاجتماعية بين مختلف الفئات الاجتماعية فانهارت القيم الحمائية للجيرة بعدما كانت قيم الجيرة من أقوى عناصر الحماية للنسيج الاجتماعي الجزائري (سعيد عيادي، 2018).

1. التحول القيمي على مستوى نسق العلاقات الأسرية

تمثل مسألة التغير واحدة من الاهتمامات والهموم الجوهرية الأولى لعلماء الاجتماع المحدثين، لقد غدا العالم الذي نعيش فيه في مطالع الألفية الثالثة يطرح أمام الأفراد والجماعات والمجتمعات على السواء مزيدا من الفرص والخيارات المصحوبة في الوقت نفسه بآفاق أوسع من المخاطر، وربما كانت العائلة هي المؤسسة الأقدم والأعرق من بين جملة المؤسسات التي يقوم عليها المجتمع البشري، غير أنها تعرضت لمراحل متعددة من التغير المستمر من ناحية التكوين والتوجهات والحجم وتعدد أشكال العلاقات والتفاعلات (أنتوني غيدنز 2009 ص 251).

ومجتمعنا الجزائري لم يكن بمنأى عن التحولات الاجتماعية التي مست جوانب عديدة فيه، ونتيجة لهذه التحولات انهار القرار الاجتماعي في الأسرة الجزائرية وانهارت بالتدرج جميع مصادره ولم تعد تقوى على أن تشكل نفسها كرسيد عائلي تلتئم حوله كل المساعي والنوايا لمجموع الأفراد المنتمين إلى هذا الفضاء العائلي ولقد كان للقرار الاجتماعي الجماعي العام دورا كبيرا في فرض نظام للضبط الاجتماعي تتحدد مستويات السلطة فكان الأبناء طوع الانصياع للأباء ولل كبار وكان آليات المشورة والتواصل والاستئذان من بين القيم الرمزية لهذه السلطة وهذه الرمزية أعطت للعيش الاجتماعي المشترك بين الأسر والقروبات (مجموعة الأسر التي تشترك في الجغرافيا والنشاط والحياة الاجتماعية في التنظيم التقليدي الجزائري) على الدوام قيمة رمزية مقدسة على مستوى تحديد قيم التكافل والتآزر وتحقيق عناصر ضمان العدالة الاجتماعية ضمن هذا التنظيم التقليدي للعلاقات والنظم الاجتماعية التي وجدت وعمرت طويلا (سعيد عيادي، 2018، ص).

كما أنها ساهمت في الحد من الاتجاهات العدوانية أو الإجرامية بين مختلف فئاتها العمرية فالنظام الاجتماعي الأسري كان على الدوام نظاما قيميا وعليه فقد كان الزواج يخضع حتما للقرار الاجتماعي وما على الشاب والشابة المختارين لعقد القران والانتظام في علاقة زواجه جديدة إلا القبول والرضى بالتقسيم الاجتماعي للتوزيع البشري داخل الأسرة أو داخل القروبات لكن التقسيم الاجتماعي للعلاقات

الاجتماعية ترك آثارا سلبية على المواقع التي يمتلكها الأفراد داخل نسيج العلاقات الاجتماعية.

ضعف القرار الاجتماعي نتيجة عزوف الشباب عن القرار الاجتماعي للزواج وصارت الفتاة تختار من تشاء وصار الفتى يختار من يشاء من دون الرجوع إلى ما تتضمنه رمزية القرار الاجتماعي وهو ما أدى إلى التفكيك التدريجي للبناء الوجداني للأسرومنه ضعفت قيم التكافل والتآزر والتواصل بين مختلف التركيبات الإنسانية في هذه المتحدات الاجتماعية وفقه وكان من علامات هذا الانهيار هو عدم فهم الأسرة بتكوينها التقليدي كيفية التعامل مع ظاهرة التقسيم الاجتماعي الجديد لفضاءات العلاقات بين الأفراد.

2. العلاقات الاجتماعية وإفرازات انفكاك قضايا المجالية

الجانب المعقد من العلاقات الاجتماعية والذي يؤدي في غالب الحالات إلى وجود تبعات خطيرة في خانة الممارسات الإجرامية هو عدم توفرنا كفاءات وشرائح اجتماعية في المجتمع على أنظمة فكرية وسلوكية وإنسانية لا تسمح بتغير قيم التواصل الاجتماعي بمجرد تغير الجيل (ظاهرة المجالية) إذ نشاهد في كل جيل من الأجيال التي يمر بها مجتمعنا انهيارا لطبيعة العلاقات الاجتماعية السابقة لتترك المجال أمام نمط أو أنماط جديدة غالباً غير منضبطة لعلاقات جديدة فيها التخلي والتراجع والإهمال لكل القيم السابقة.

كان من أبرز التغيرات التي مست نظامنا الاجتماعي وجود ظاهرة تخلي الأبناء عن الآباء واضطرابهم لوضعهم في حالة إهمال في الشوارع وجعلهم يتوجهون مباشرة إلى مراكز رعاية الشيخوخة وقد تزايد عددها وطنياً وتزايد عدد الأشخاص المسنين الذين يتخلى عنهم أبناؤهم وهو الأمر الذي يدفع بنا إلى الإشارة إلى مدى أهمية وجود تكافل وتعاون فكري واجتماعي ومؤسسي رسمي يحول دون جعل عقود المجالية تهديداً مباشراً لنظامنا الاجتماعي أو لمضامين العلاقات الاجتماعية التي تربط أساساً أعضاء الأسرة الواحدة وتركها متلاحمة لتقوم بدورها التربوي على أكمل وجه.

هنا على هذا الصعيد نجد بالضرورة علاقة عضوية قوية بين حالة العجز عن تحقيق مجالية سليمة وتربوية وبين البروز المتنامي يوما بعد آخر لجرائم الاعتداء على الأصول فغالبا ما يتجه البناء للاعتداء على الأصول ضمن قضايا متعلقة بالسلطة الأبوية في الوسط العائلي أو الأسري وكذلك تتعلق بالميراث المادي والمالي وطريقة استغلال الميراث بين مختلف أفراد العائلة أو الأسرة ومن هنا وأمام الانسداد الحاصل عند هذا المستوى من اختلال واضطراب العلاقات الاجتماعية يتجه الأبناء نحو الاعتداء الصول بأشكال وطرق عديدة وعجيبة وهدفها النهائي الانتهاء من نمط السلطة الرمزية والمادية التي كان يمثلها الآباء بحضورهم ووجودهم (منصور أحمد 2014).

3. ضعف بنية العلاقات الاجتماعية

إذا عدنا إلى بنية العلاقات الاجتماعية في مجتمعنا الجزائري نلاحظ بوضوح كبير وجود تلقائية كبيرة في إقامة علاقة اجتماعية قد تكون عواملها منذ البداية عادية وبسيطة ثم سرعان ما يتم تغذيتها بديناميات التواصل لتتحول إلى شراك خطير والواقع يبين أن كثيرا من الجزائريين يذهبون ضحايا لعلاقات عابرة أقاموها مع طرف لا يعرفون ولا يعلمون عنه شيئا فيوفرون بذلك سبل استهدافهم والإيقاع بهم ويظهر هذا النوع من اللقاءات العابرة في الأسواق حيث التعاملات التجارية وفي المؤسسات العمومية التي تقوم بضمان الخدمات كمراكز البريد والبنوك والمدارس والعيادات والمستشفيات وملاعب كرة القدم.

رؤوس العصابات الإجرامية يعرفون جيدا سهولة الإيقاع بالجزائري لكون فضاءاته العلائقية لا تخضع من جانبه إلى أية مراقبة مسبقة أو معاينة أو على أقل تقدير إلى إحجام مسبق وذلك بالميل نحو تضيق مجال العلاقات العابرة إلى أقصى حد ممكن ويسعني هنا أن أشير مؤكدا أن اغلب الفتيات الجزائريات يقعن يوميا ضحايا لهذا النوع من الخطط الجهنمية التي قد تؤدي بحتفهن والنماذج على ذلك كثيرة (زينب المقتولة في مقبرة القطار) فهناك احتراف من نوع خاص الآن لدى بعض العصابات الإجرامية التي تعمل على الإيقاع بالفتيات وتتعد هن أساليب

الإطاحة والإيقاع بالفتيات ولكن المشكلة هنا هو أن الفتيات والنساء في الجزائر يتميزن بأنهن أكثر من الرجال وقوعا في شرك منسقي العلاقات العابرة. نكتشف يوميا على صفحات الفيسبوك صورا مخجلة لفتيات جزائريات يتم فضحهن بصور مخلة بالحياء على صفحات الفيسبوك خاصة منهن اللواتي يرضين ويقبلن بتصويرهن في الحمامات والأماكن الخالية وفي غرف مجهزة بشقق أو في غرف فندقية فيكتشفن أخيرا أنهن أمام أمرين كلاهما خطيران إما القبول بشروط الابتزاز وبالتالي الانهيار الكامل أمام نزوات هذه العصابات على أساسها لا تتعرض للفضح والكشف وإما أن ترفض وتنتفض فتجد نفسها تواجه مشكلة كشف أسرارها الخاصة أمام الجميع على صفحات الفيسبوك.(احمد دهمش، 2020، ص75).

4. تعدد وتغير أنماط السلوكيات الإجرامية في المجتمع الجزائري

تعد أشكال السلوكيات الإنحرافية والإجرامية في المجتمع الجزائري ونذكر في هذا المقال على سبيل المثال:

1.4. جرائم الاعتداء على الأصول :

بالفعل نجد أنفسنا أمام ظاهرة معقدة تنطوي على خلفيات خطيرة وهي تلك التي ترتبط بالمعطيات والظروف التي تؤدي بالأبناء إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على الأصول ونحن من البداية نرى أن جرائم الأصول المتنامية اليوم في مجتمعنا يعود جزء معتبر منها إلى الانهيار الكبير الذي مس نظام العائلة في مجتمعنا.

من بين النسب المتحصل عليها بخصوص معدلات الاعتداء على الأصول يبدو أن أكبر نسبة من حالات الاعتداء تتعلق بالقصر أكثر من البالغين وهذا مؤشر حاسم وخطير لأنه يمكننا من خلال كل الحالات المعروضة والمعالجة من الوقوف على انقطاع الصلة التربوية بين الآباء والأبناء ومرة أخرى يطرح نواجه مشكلة المجاملة التي تنطوي بالفعل على ارتهان الكثير من الأواصر والصلات التي كانت في السابق تضمن التواصل والصلة بين جيل البناء وجيل الآباء فمن جهة هناك ضعف المؤسسات على الأداء وفق النسق الذي يسمح بتنسيق العلاقة بين الجيلين

ومن جهة ثانية غلبة الثقافات الفرعية المشبعة بما يتلقاه الأبناء عبر مختلف تأثيرات وسائل الاتصال التكنولوجي المعاصرة فجعلت من سلوكياتهم تتسم بالعنف والعدوانية والشطط وتربوا على قيم إعلامية منشورة لا تتسق مع طبيعة المجتمع وما جرت به عادات وقيم المجتمع من أنماط وأشكال في العلاقات والروابط بين الجيلين ولهذا تطورت الأوضاع النفسية والاجتماعية إلى أن أصبحت تقوم على نمط مغاير كل المغايرة لما جرت به الأمور في العائلات الجزائرية (عبد الرزاق عليوة، 2016، ص98).

2.4. اختطاف الأطفال القصر:

تعتبر جريمة اختطاف الأطفال القصر من بين أدق الجرام التي تحتاج التخطيط والتدبير والإحاطة قبل وبعد تنفيذ الجريمة وتتطلب عملية نجاحها وجود قدر محترم من الاحتراف وتوظيف الحيل للإيقاع بالطفل في شبكة الاختطاف والاجتهاد من أجل محو كل البصمات والمعالم التي قد تؤدي لاحقا إلى استعمالها مكن أجل كشف هوية وطبيعية المختطفين فالنسبة الغالبة من الأطفال القصر المختطفين إنما يتم اختطافهم بأهداف وغايات مقصودة يضعها المختطفون كبرنامج لعملية الاختطاف له أهدافه وظروفه ووسائله ذلك أن أي تدبير خاطئ يؤدي بالضرورة إلى فشل العملية وبسرعة على عكس كثير من الجرائم الأخرى نظرا لعدم توفر البدائل والإيحاءات التمويهية لدى المختطفين لإيهام الآخرين في حال انكشاف الأمر ووجود موانع تحول دون إتمام العملية بعد الشروع فيها بأنها ليست عملية اختطاف وبأن ما يجري أمام أعين المارة والذين رأوا طرفا من العملية يدخل في الأمور الحياتية العادية.

هناك عصابات إجرامية محترفة من الجزائريين وبعض الشركاء الأجانب الذين يتعاملون معهم للقيام بعمليات اختطاف الأطفال متبوعة بعملية تهريبهم نحو بلدان أخرى خارج الجزائر وهو ما يكشف لنا الأبعاد المعقدة في هذه الجريمة فهناك جريمة الاختطاف وجريمة التهريب وجريمة التزوير واستعمال المزور وجريمة

التصريح الكاذب وجريمة انتحال الشخصية وجريمة خيانة الأمانة وأشكال أخرى تبرز حسب طبيعة العملية وأهدافها المعلنة والخفية.

لهذا نرى أن الجهود المضنية التي يبذلها اليوم عبد الحليم بن عطاء الله جاءت نتيجة وقوع ضحايا كثيرين في الصف الجزائري وأنها (متأخرة جدا بالنظر إلى حجم الملفات ونوعية الضحايا وجاءت كذلك بعد تراكم هذا التبعات المرتبطة بنتائج الزواج المختلط بالأجانب وبروز الكثير من التعقيدات المرتبطة به (الكفالة الحضانة الإنفاق التربية والتعليم المساكنة الصحة والزيارة وما إلى ذلك)(سعيد عيادي، 2018، 154).

الملاحظ في هذا الشأن أن الجزائر لا تتوفر على اتفاقات تعاون وتبادل معلومات في هذا الإطار مع كثير من البلدان التي يرتبط فيها جزائريون وجزائريات بمواطنين منها وهو ما يجعل الطرف المتضرر يعاني مشاكل معقدة ويواجه صعوبات في استرجاع الطفل المختطف نظرا لوجود أنظمة قانونية حقوقية وقائية لدى رعايا تلك البلدان تحمي مواطنيها ذكورا وإناثا من المشاكل التي يقع فيها الجزائريون وكأن الجزائري والجزائرية هو حيوان بيولوجي في نهاية المطاف مطلوبان فقط للقيام بعمليات بيولوجية ذات طابع جنسي الهدف من وراءها الحصول على أطفال وحالما يتحقق الهدف يتم رسم خطة الاختطاف بحبكة ودقة يجهلها غالبا الطرف الجزائري وقد شهدنا في هذا السياق مهارة وذكاء الأجانب في استرجاع أطفال الزواج المختلط أن أغلب الحالات التي أخذ فيها جزائريون وجزائريات أطفالهم من أجانب (من غير اختطاف ولا مكيدة) (الطفلة صفية شاربوك من وهران) وذلك لن هؤلاء الرعايا يجدون في قوانين بلدانهم وقوانين الاتحاد الأوروبي ما يجعلهم يبادرون القضايا على التحكيم الدولي كما أن الكثير من الجزائريين يتزوجون بدون وثائق رسمية ويعيشون في حالة معاشرة جنسية واجتماعية مع شركائهم بصورة غير رسمية فتواجد أغلبهم في كثير من الدول الأجنبية فارين من الجزائر عن طريق الحراقة أو أشكال أخرى من اللجوء الاجتماعي والسياسي هناك أي أنهم في

وضعيّات قانونية واجتماعية غير مسواة ويعيشون في غلهم ضمن جماعات بدون وثائق "Undocumented Groups"

أما على صعيد الوضعية الخاصة بجرائم الاختطاف في المجتمع الجزائري فهي تنقسم إلى عمليات خطف وتقف وراءها عصابات إجرامية متهورة تختص في الاعتداءات وكذلك بعض الجماعات من المشعوذات والساحرات وعمليات اختطاف وفي هذا المحور نجد أن هناك اختطافات نوعية لأطفال العائلات المرفهة من أجل طلب الفدية وهنا يتضح البعد الإجرامي لهذه الجماعات حيث تهدف إلى فرض المساومة والابتزاز من أجل الحصول على أموال ضخمة من أهالي الأطفال فالجماعات الإجرامية المحترفة تميل إلى هذا الأسلوب من الاختطافات سعيا وراء ضمان تمويل كاف ومستمر لنشاطاتها الإجرامية التي تحتاج تمويلا ضخما ومتدفقا.

3.4. جرائم المخدرات وترويج الأقراص المهلوسة:

يعتبر هذا النوع من الجرائم من بين أكثر الجرائم انتشارا في الجزائر وأكثر مأسا لكل الشرائع الاجتماعية سواء تعلق الأمر بالمجرمين المباشرين أو بالضحايا الذين يقتنون ويستهلكون المواد المخدرة المقدمة لهم ونجد لدى أصحاب الجماعات الإجرامية الناشطة في هذا النوع من الجرائم ثقافة واسعة وقوية بمجالات المواد الصيدلانية والمواد الكيميائية وكل أنواع المخدرات النباتية والكيميائية.

لذلك نجدهم يتفننون في تحصيلها وترويجها ووصل الأمر بهم إلى تجاوز استعمال الأقراص المهلوسة الصلبة المعهودة وتجاوزوها إلى مجال استخدام أدوية تستخدم عادة أو توصف للمرضى الذين يعانون من أمراض عضالة وخطيرة ومن نماذج ذلك تمكّنهم من الاستحواذ على شبكة واسعة من الأشخاص والمسؤولين النافذين التي سمحت لهم في نهاية المطاف من الحصول على دواء يوجه عادة فقط لمرضى السرطان القابضين فيا لمستشفيات أو الذين دخلوا في مرحلة اليأس من الشفاء منه وهذا الدواء يسمى سبييتكس SUBUTEX.

يعتبر هذا الدواء الخاص من بين المخدرات الصلبة ويتم اللجوء إلى لبيعها وتداولها وتناولها باعتبارها تعد في الظرف الراهن من أحسن العقاقير المخدرة التي

تعوض الهيرويين أن لها من التأثير ومن المفعول ما يوجد في مادة الهيرويين فالأقراص هي في الأصل عبارة عن دواء موجه خصيصا للمرضى المصابين بأعراض مرض السرطان ولها مفعول قوي للغاية ولهذا تلقى الرواج والقبول والاستهلاك الواسع.

عادة ما يتم تناول هذه الأقراص من قبل المدمنين على المخدرات عن طريق الحقن أو الشم أما بالنسبة للمصابين في هذا الداء فالدواء يوصف لهم في نهاية المطاف وفقدان الأمل بالشفاء وتستعمل على غرار استعمال الفولطاران وذلك بالنظر لقدرة هذا الدواء خلال تزايد الآلام واشتدادها على المرضى وبذلك يهي توفر للمريض طاقة وقدرة على مقاومة الآلام الحادة للخلايا السرطانية Voltarene.

تتوفر بعض العصابات الإجرامية على مخزون كبير من هذه الأقراص بالنظر إلى ارتفاع سعرها فيسوق استهلاك المخدرات وخاصة لكونها المادة المفضلة لتعويض نقص الهيرويين ومعدل سعر القرص الواحد من مادة سيبيتيكس SUBUTEX حاليا هو 8000 دينار جزائري ونظرا لكون أن هذا الدواء هو دواء مخصص حصريا للمصابين بمرض السرطان الذين يعانون من مضاعفاته الخطيرة وخاصة الذين تقدم بهم المرض نحو النهاية المحتومة.

الدواء لخطورته على صحة غير المصابين بمرض السرطان لا يوصف ولا يعطى لهم إلا داخل المستشفيات أو العيادات الخاصة وبإشراف وإمضاء من قبل الطبيب الأخصائي المعالج لمرضى السرطان أو من خلال وصفة طبية خاصة تسمح للمريض أو من ينوب عنه من أهله لاقتنائه من الصيدليات الخارجية (بن خلو فتيحة، 11، 2017).

الانشغال الذي يتبادر إلى الذهن الآن ليس في البحث عن كيفية وصول هذه الأقراص المهلوسة والمخدرة إلى أيدي هذه العصابات الإجرامية واحتكار تجارتها غير الشرعية واللاقانونية وقدرتها على تزويد شبكاتها المختصة في التوزيع على مستوى الأحياء الشعبية وبعض الأحياء الراقية من أجل ضمان ترويجها وبيعها وتلبية الطلبات في آجالها ودون تأخير.

التساؤل الجوهرى هنا يكمن فى البحث عن الجهة أو الجهات التى تضمن لهذه العصابات التوفر الدائم على أقراص هذا الدواء والتحكم فى سعر التسويق فى أوساط المدمنين ي من الناحية الإجرامية هناك حاجة ماسة للتعرف على طبيعة ومستوى وتأثير العصابات الممونة والممولة لهذه الجماعات وطبيعة الشركاء المتورطين حتى يمكن الانتقال من مستوى التعرف إلى مستوى تحديد مصدر الأدوية الممنوعة وكيف وصلت إلى هؤلاء المجرمين ومنهم إلى المدمنين وبقاء الأوضاع مستمرة على هذا النحو وكان الأمر طبيعى ولا يقوم على أية خطورة (دحماني عبد اللطيف، 2016، ص13).

كما لا يمكن من جهة أخرى الوقوف على أهمية الاستثمار الذى صار يتنامى من سنة إلى أخرى فى نوع وطبيعة المخدرات المسوقة والمزروعة والمتاجر بها فمن حيث تقدير المجرمين ومن يقعون فى شباكهم لأهمية المردود المالى لمثل هذا النوع من الاستثمار الزراعى للمخدرات على أنواعها المتوفرة فإن الرغبة فى تحقيق الربح الوفير دفعت بشرائح وفئات مختلفة من المستثمرين المضاربين فى زراعة والاتجار بالعقاقير المخدرة ومن أصحاب الأراضي سواء المالكين أو المستأجرين لها إلى تخصيص مساحات واسعة ومعتبرة من حيث قيمة خصوبتها لزراعة أنواع من المخدرات ومعالجتها وتحضيرها مخبريا ولو بوسائل غير متطورة وتسويقها وهذا الصنف من المجرمين المضاربين بأفعالهم الإجرامية هو من يحول الجزائر الآن تدريجيا من بلد عبور فى السابق إلى بلد تسعى هذه العصابات المضاربة إلى جعله بلد إنتاج وتحضير واستهلاك وتصدير المخدرات ويأتى على رأس ذلك الخشخاش Poppy القنب الهندي Cannabis.

الخاتمة

لهذا يمكننا أن نعتبر الجريمة اغتراب الفرد فى مجتمعه ورغم قدرته على استيعاب حجم التحولات الفكرية والتقنية التى يمر بها مجتمعه ويزداد الوضع تعقيدا خصوصا عندما يفشل المجتمع عبر هيئاته ومؤسساته عن تقديم التوجيهات اللازمة التى تسمح للفرد بتحقيق التكيف إلا أننا مع هذه الاتجاهات وتلك نرى من

الضروري الإشارة إلى مجموعة من المشاكل والاعتراضات التي تفتح الباب واسعا أمام ورود أشكال من الجريمة ربما لم تكن معهودة ولا معروفة من قبل ومن بينها أن انتقال المحيط الإنساني والعمراني في المجتمع من الحلقة السابقة بمعطياتها وخصائصها إلى وضع مغاير لها هيكليا في الحلقة اللاحقة من دون أن يحصل تغيير موازي ومكافئ في شروط ومستويات الحياة المادية والعمرانية والبيئية في سبيل تلبية المتطلبات المادية والتقنية والإنسانية ما يؤدي إلى وجود اختناق كبير في الحياة الاجتماعية مع تدهور الإطار الحياتي مما يؤثر في طبيعة ونوعية العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

كما يظهر جليا أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العميقة التي شهدتها المجتمع الجزائري أثرت بشكل واضح على أنماط السلوك الإجرامي، مما أدى إلى ظهور جرائم جديدة وتعقيد في الأشكال التقليدية للجريمة. ويبرز تأثير الفقر، البطالة، والتغيرات الثقافية كعوامل رئيسية تدفع نحو ارتفاع معدلات الجريمة.

لذا أصبح من الضروري الإشارة إلى أهمية تطوير استراتيجيات متكاملة تشمل: تعزيز البرامج الاجتماعية والاقتصادية لتحسين ظروف حياة الأفراد، تحسين العمل الأمني والاجتماعي من خلال التكامل بين الجهات المختلفة، ورفع الوعي المجتمعي لمواجهة الظواهر الإجرامية بفعالية. كما تؤكد الدراسة على ضرورة تبني مقاربات متعددة التخصصات تجمع بين التحليل السوسيولوجي والاستراتيجيات الوقائية لتحسين المسارات التنموية والاجتماعية في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب

- عليوة، عبد الرزاق. (2019). سوسيولوجيا الانحراف والجريمة في الوسط الحضري الجزائري. دار الأمان.
- عيادي، سعيد. (2018). سوسيولوجيا الجريمة والانحراف في المجتمع الجزائري. دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

- غيدنز، أنتوني. (2009). علم الاجتماع. (ترجمة: فايز الصياغ). المنظمة العربية للترجمة.
- ميرتون، روبرت ك. (2010). النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي. (ترجمة: محمد الجوهري). دار المعرفة الجامعية.

الدوريات والمجلات العلمية

- بن خلوف، فتيحة. (2017). الجريمة المنظمة في الجزائر: الواقع والمقاربة الأمنية والسوسيولوجية. مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، (2) 21، 150-170.
- دهمش، أحمد. (2020). التحولات القيمية وعلاقتها بالعنف الأسري في المجتمع الجزائري. مجلة دراسات اجتماعية، (1) 15، 55-70.
- منصور، منصور أحمد. (2014). الأنوميا والتفكك الاجتماعي: دراسة تحليلية في ضوء النظرية الدوركية يامية. مجلة العلوم الاجتماعية، (4) 43، 89-110.

الرسائل الجامعية

- دحماني، عبد اللطيف. (2016). التحولات الاجتماعية وأثرها على تفكك البناء الأسري في الجزائر. (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر.

تقارير المؤسسات والهيئات

- المنظمة العربية لمكافحة الجريمة. (تقارير دورية). حول مستجدات الجريمة والمخدرات في الدول العربية).